المعارضة السياسية بين الأمس واليوم

فهد راشد المطيري
fahad.rashed@gmail.com

في مقال تحت عنوان "لا تخطئوا قراءة الأندلس والعقيلة"، طالب الكاتب أحمد الديين كبار المسؤولين في الدولة بضرورة إدراك الرسائل الضمنية التي عبّر عنها التجمع الجماهيري الحاشد بقيادة عدد من أعضاء البرلمان وممثلين عن التيارات السياسية المختلفة، ومن بين تلك الرسائل التي ذكرها الأستاذ الديين هاتان الرسالتان: الأولى، هي "أنّ مركز الثقل والحراك السياسي في المجتمع الكويتي انتقل واقعياً إلى المناطق ذات التركيب القبلي، ولم يعد محصوراً في نطاق مدينة الكويت وضواحيها"، والرسالة الثانية هي "أنّ دستور 1962 رسخ تماماً في ضمير الأمة واستقر بوصفه خطاً أحمر غير قابل للعبث به". يبدو أن الكاتب الديين يرى في معارضة اليوم امتداداً لمعارضة الأمس، وبالنظر إلى ما قيل في الاحتفال التاريخي الذي أقامته "دار قرطاس" بمناسبة الذكرى السبعين لأحداث المجلس التشريعي والذكرى السابعة والأربعين لإصدار الدستور، يمكن القول إن هذا الرأي هو السائد بين أوساط المهتمين بالشأن السياسي، لكن ما مدى صحة هذا الرأي؟

معارضة الأمس كانت معارضة الفئة الواحدة، وهي فئة مكونة من طبقة برجوازية على قدر عال من الحس الجماعي بطبيعة مصالحها التجارية وسبل تحقيقها، كما امتازت أيضاً بالقدرة على التنظيم وانتهاز الفرص في المشاركة في صنع القرار السياسي، بدءاً من الاستفادة من دورها في اختيار وريث الإمارة لتأسيس مجلس للشورى في عام 1921، مروراً باستغلال نفوذها الاقتصادي في التفاوض مع الأسرة الحاكمة على مسوّدة دستور 1939، وانتهاء بقبولها القسري للحد الأدنى من الديمقراطية والمتمثل في دستور 1962.

لقد حرصت معارضة الأمس على تأسيس البنية التحتية اللازمة لقيام مجتمع رأسمالي، وذلك من خلال سن التشريعات المتعلقة بتنظيم شؤون الميزانية والقضاء والأمن، وبناء الطرق والمدارس والمستشفيات، ثم عملت بعد ذلك على تنظيم القوانين المرتبطة بالاحتكارات التجارية، وقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق مصالح الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، وساهم في هذا النجاح سيطرتها الكاملة على قوى الإنتاج، مما أكسبها قدرة فائقة على التفاوض مع الأسرة الحاكمة حول المشاركة في صنع القرار السياسي.

بعد ظهور النفط وبداية تدفق الإيرادات النفطية، فقدت الطبقة التجارية الكثير من قدرتها التفاوضية مع الأسرة الحاكمة حول شؤون الحكم، فالأدوار تبدّلت بعد أن "أصبح التجّار مجرد زبائن عند الدولة"، على حد تعبير الدكتور غانم النجّار في مقابلة أجرتها معه الباحثة "ميري آن تنرولت" (انظر بحثها الذي حمل عنوان Autonomy, Necessity, and the Small State، صفحة 578)، ومن مظاهر ضعف القدرة التفاوضية عند الطبقة التجارية تقلّص سقف المطالبة بمشاركة الأسرة الحاكمة في اتخاذ القرار السياسي، ويكفي عقد مقارنة بسيطة بين مسودة دستور 1939 ودستور 1962 للتعرف على حجم التراجع في سقف المطالب السياسية لمعارضة الأمس!

من هنا فإن القول بأن معارضة اليوم ليست سوى امتداد لمعارضة الأمس يفترض وجود تطابق بين مصالح شريحتين اجتماعيتين، إحداها تعتمد على الدولة في الحصول على راتبها الشهري، والأخرى تعتمد على الدولة في الحصول على أكبر عدد ممكن من المناقصات والعقود التجارية، وهو افتراض ينافي الواقع، بل إن ما يجمع هاتين الشريحتين الاجتماعيتين يقتصر تحديداً على هذا الاعتماد السلبي على الدولة، وقد نجحت الأسرة الحاكمة في استغلال موارد النفط في ضم شرائح المجتمع كافة تحت عباءة إرادتها السياسية!

تبقى هناك أسئلة قد نتطرق إليها في مقالات لاحقة، منها على سبيل المثال: هل من الضروري أن تقف معارضة اليوم عند الحد الأدنى من الديمقراطية، خصوصا أنها غير معنية بضعف القدرة التفاوضية لمعارضة الأمس؟ أليس من الحكمة أن تبدأ المعارضة الحالية في تبنّي هدف استراتيجي يتمثل في زيادة سقف المشاركة في القرار السياسي، ثم تعمد بعد ذلك إلى تحقيق هذا الهدف من خلال المطالبة بقوانين تنظم العمل السياسي؟ والأهم من ذلك كله، هل تنجح المعارضة الحالية في توحيد صفوفها من خلال إدراك طبيعة الصراع الطبقي الكامن خلف معظم الخلافات السياسية، أم أنها ستستمر في الانشغال في توافه الأمور؟!

المستشار شفيق إمام

ما قل ودل: الأغلبية المتطلبة لإقرار قانون القروض إذا تم رده

تناقلت الصحف أن الحكومة تؤكد رفضها لقانون القروض الذي أقره مجلس الأمة، وأنها ستستخدم صلاحياتها في رد القانون إلى المجلس، إعمالا للمادة (66) من الدستور التي تجيز للأمير رد قانون أقره مجلس الأمة، بمرسوم مسبب.

ومن المتوقع أن يعيد مجلس الأمة النظر في مشروع القانون في دور الانعقاد الحالي، بالرغم من قناعة الأغلبية التي أقرته (35 عضواً) بأنه لن تتوافر لإقرار المشروع الأغلبية الخاصة التي يتطلبها الدستور عند إعادة النظر فيه لأول مرة، وهي أغلبية الثلثين، حتى يستطيع المجلس في دور الانعقاد القادم إقراره بأغلبية أعضاء المجلس التي توافرت عند إقرار القانون، قبل رده، لأنه إذا انتظر لدور الانعقاد القادم، فإنه سيصطدم بأغلبية الثلثين، اللازمة لإقراره عند إعادة النظر فيه أول مرة.

إلا أن بعض من ناقشني في هذا الأمر من الناحية الدستورية يرى أن الأغلبية المتطلبة لإقرار مشروع القانون بعد رده في دور الانعقاد القادم ستكون أغلبية أعضاء المجلس، ولو لم يعد مجلس الأمة النظر في قانون القروض في دور الانعقاد الحالي، لأن أغلبية الثلثين هي الأغلبية التي يتطلبها الدستور في دور الانعقاد ذاته الذي تم فيه رد القانون.

وهو رأي نختلف مع صاحبه، حيث تنص المادة (66) من الدستور على أن "يكون طلب المادة إعادة في مشروع القانون بمرسوم مسبب، فإذا أقره مجلس الأمة ثانية بموافقة ثلثي أعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه إليه". فإذا لم تحقق هذه الأغلبية امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه.

"فإذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه إليه».

ومؤدى هذا النص، أن الدستور قد أقام توازناً بين سلطات الأمير الدستورية بوصفه شريكاً وراعياً للسلطة التشريعية طبقا للمادة (51) من الدستور، وسلطات المجلس المنتخب التشريعية المستمدة من نصوص الدستور، فحرص ألا تطغى إحدى السلطتين على الأخرى، وجعل الغلبة في نهاية الأمر لسلطة المجلس المنتخب عند ممارسة الأمير سلطته في التصديق على القوانين التي أقرها المجلس، وعند إصداره لها، بأن أجاز له طلب إعادة النظر في القانون خلال المدة التي حددها الدستور للتصديق والإصدار، وبرد مشروع القانون إلى المجلس بمرسوم مسبب وذلك مع حرص الدستور على ألا يجعل اعتراض الأمير على مشروع قانون أقره المجلس اعتراضا مطلقاً، بل اعتراضاً توقيفياً، يوقف مشروع القانون، إلى أن يعيد المجلس النظر فيه، فإن أقرّه ثانية زال هذا الاعتراض، والتزم الأمير بالتصديق وإصداره.

وفي الوقت ذاته، راعى الدستور أن اعتراض الأمير، على مشروع قانون أقره المجلس، لابد أن يكون قائماً على أسباب تبرره، ولهذا تطلبت المادة (66) أن يكون طلب إعادة النظر سالف الذكر بمرسوم مسبب، ويمارس الأمير في هذا الرد سلطته التشريعية التي يتولاها ومجلس الأمة وفقاً للمادة (51) من الدستور، بواسطة وزرائه إعمالا للمادة (55) من الدستور.

ومن ناحية أخرى، وأخذاً في الاعتبار الأسباب والمبررات التي استند إليها مرسوم الرد، تشدد الدستور في الأغلبية اللازمة لإقرار القانون الذي تم رده، بأن اشترط أن تكون أغلبية ثلثي أعضاء مجلس الأمة (45 عضواً) عند إعادة النظر فيه أول مرة، فإذا لم تحقق هذه الأغلبية، امتنع النظر فيه في دور الانعقاد ذاته، والمقصود به دور الانعقاد الذي أعيد فيه النظر في القانون، لأول مرة بعد رده، وليس المقصود به دور الانعقاد الذي تم فيه إقرار مشروع القانون قبل رده حتى تنسحب أغلبية الثلثين إلى هذا الدور وحده.

والقول بغير ذلك سيجعل من النص في الدستور على اشتراط موافقة أغلبية الثلثين عند إعادة نظر القانون أول مرة لغواً، ينزه عنه المشروع، إذ يستطيع المجلس أن يتريث لدور انعقاد تالٍ للدور الذي أقر فيه مشروع القانون، عند إعادة النظر في القانون بعد ردّه، خصوصاً أن الدستور لم يلزم مجلس الأمة بميعاد محدد لإعادة النظر في القانون بعد رده.

فضلاً عن أن فترة الثلاثين يوماً التي حددتها المادة (65) من الدستور لتصديق الأمير على مشروع القانون وإصداره، أو لطلب إعادة النظر فيه، قد يتصادف نهايتها، والمجلس على وشك انتهاء دور انعقاده، فلا تسمح الفترة المتبقية من دور الانعقاد- وقد تكون يوماً أو يومين- للدراسة المتأنية للأسباب التي بُني عليها طلب إعادة النظر في مشروع القانون الذي سبق أن أقره المجلس، ولتجميع هذه الأغلبية الكبيرة المتشددة لإقراره، خصوصاً أن فض دور الانعقاد بعد إقرار الميزانيات، ليس رهناً بإرادة المجلس وحده، بل يتم فضّه بمرسوم، بعد التشاور مع المجلس.

وقد تصادف نهاية فترة الثلاثين يوماً المحددة بموجب المادة (65) من الدستور للتصديق على مشروع القانون الذي أقرّه المجلس، ولإصداره أو لطلب إعادة النظر فيه، عطلة المجلس بعد فض دور الانعقاد، فلا يكون من مفر إلا أن تكون إعادة نظر المشروع في دور انعقاد تالٍ للدور الذي أقر فيه المجلس مشروع القانون قبل رده.

خلاصة القول أن أغلبية الثلثين هي شرط لإقرار القانون الذي تم رده، عند إعادة النظر فيه أول مره، ولو في دور انعقاد تالٍ لإقراره قبل الرد.

المديونيات... مشكلة بسيطة وقرارات فاشلة

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

من المعروف أنه كلّما ازدادت كمية المعلومات المتوافرة وارتفعت درجة دقتها، ارتفعت في المقابل درجة صحة القرار المتخذ والعكس صحيح، كما أن حل أي مشكلة ما يبدأ عادة بتحديدها بدقة وتشخيصها بشكل سليم، لذلك، فإننا نرى الأطباء، على سبيل المثال وليس الحصر، يبدؤون بجمع المعلومات الكثيرة حول المرض من أجل التوصل إلى تشخيص دقيق له لأن التشخيص الجيد كما هو معروف يؤدي إلى علاج جيد والعكس صحيح، والشيء ذاته ينطبق على القرارات الحكومية، حيث من المفترض أن تتخذ الحكومة قراراتها بناء على معلومات وافية ودقيقة تستطيع أن توفرها لها في الوقت المناسب الأجهزة الإدارية والفنية المتعددة التابعة لها، لأنه كلّما اتخذت الحكومات قرارات صحيحة ورشيدة، ارتفعت درجة فعاليتها وازدادت، بالتالي، ثقة الناس بها والعكس صحيح أيضاً.

لكننا إذا ما طبقنا ذلك على القرارات التي تتخذها حكومتنا، فإنه من المؤسف القول إن أغلب هذه القرارات غير مبني على معلومات وافية ودقيقة، لذلك فإنها لا تؤدي إلى حلول جذرية للمشاكل العامة... والشواهد على ذلك كثيرة لعل آخرها مشكلة مديونيات المواطنين.

فكما ذكر النائب الفاضل د. يوسف الزلزلة رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الأمة في إحدى المقابلات التلفزيونية، فإن الحكومة لا تملك معلومات وافية ودقيقة حول المراكز المالية للمدينين لكي تحدد حجم المشكلة بالضبط رغم وجود قانون منذ عام 2002 يلزم الحكومة بتوفير مثل هذه المعلومات، وكل ما استطاعت الحكومة توفيره لمجلس الأمة هو عدد المدينين الذين عليهم قضايا ضبط وإحضار صادرة من المحاكم حيث يمثلون 3.4% من العدد الكلي للمدينين، لذلك أوصت اللجنة المالية بأن يشمل إسقاط الفوائد المدينين كافة، وهي، كما نلاحظ، توصية مبالغ فيها كثيراً خلطت الأوراق بدلاً من حل المشكلة الحقيقية.

هذا التقصير الحكومي في توفير المعلومات الدقيقة التي تعتبر المرحلة الأولى الضرورية لتحديد الحجم الحقيقي للمشكلة وتشخيصها بشكل سليم، جعل الحكومة تهمل المشكلة منذ البداية على اعتبار أن ذلك وضع طبيعي يحصل في بلدان العالم كافة، ثم جعلها لاحقاً "تتعسر" في تنفيذ الرغبة الأميرية السامية لإنشاء صندوق المعسرين لأن معلوماتها حول هذه المشكلة لاتزال قاصرة وغير دقيقة، وهو ما جعل بعض أعضاء مجلس الأمة يتسابقون لتقديم اقتراحات حلول "انتخابية" خيالية بدأت قبل أربع سنوات بالمطالبة بإسقاط الديون كافة، وانتهت أخيراً بالقانون الذي أُقر في الأسبوع الماضي حول إسقاط الفوائد وإعادة جدولة الديون، وهو القانون الذي أفصحت الحكومة عن نيتها بالتوصية برده إلى المجلس، الأمر الذي يعني أن المشكلة ستظل عالقة من دون حل جذري، وهو ما يعني استمرار معاناة المتعثرين الحقيقيين. وهنا فإنه يحق لنا أن نتساءل: ترى كيف ستواجه الحكومة المشاكل التنموية الكبيرة والمعقدة وهي التي عجزت، كما هو واضح، عن حل مشكلة بسيطة تتعلق بمديونيات المواطنين؟!

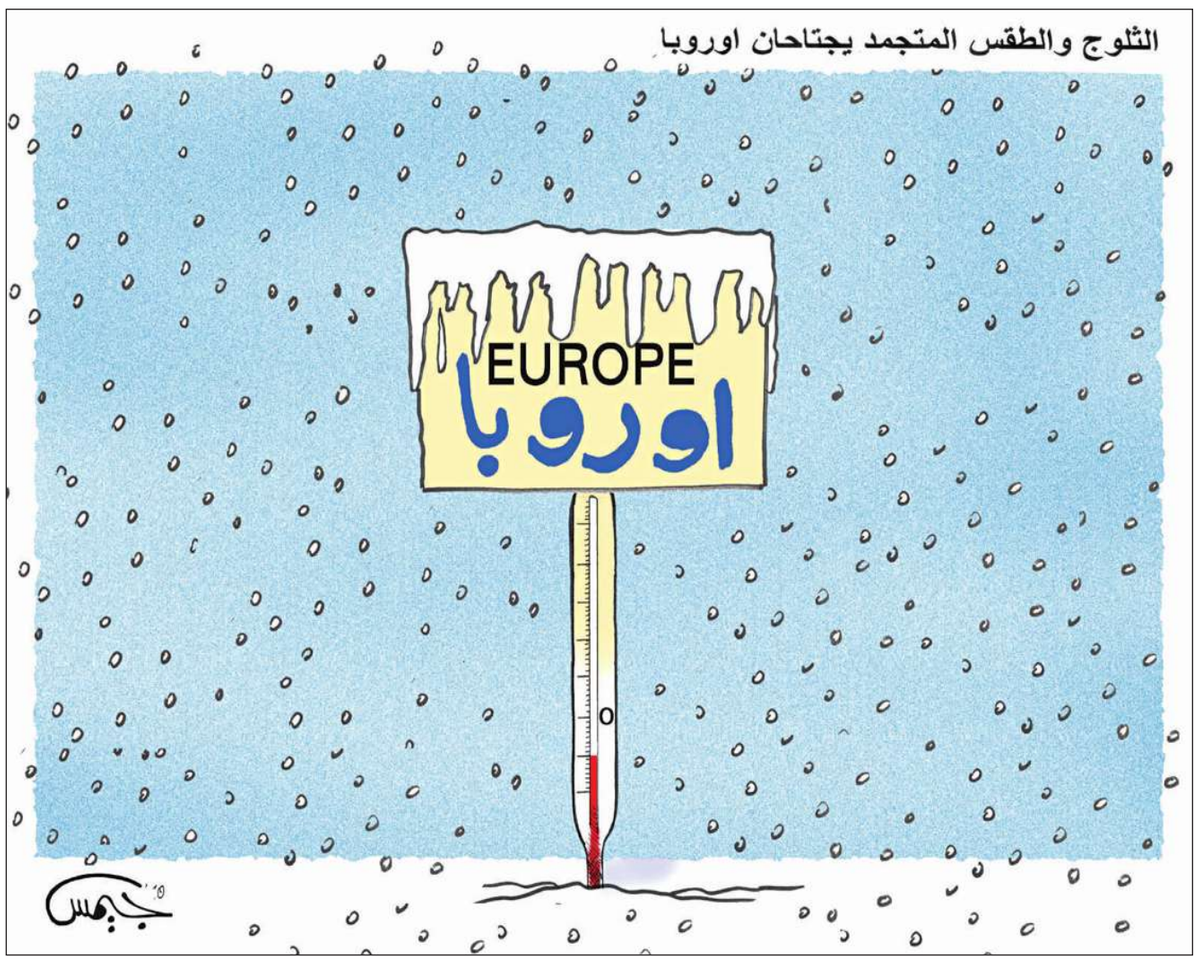

محمد صادق الحسيني *

عروبة «حماس» تعزز حماس إيران

من جديد يجرب الغربيون السذّج ومعهم بعض حلفائهم من «عرب وأعاجم» لعبة الضرب على وتر القومية مرة، وعلى وتر المذهبية والطائفية مرة أخرى، في محاولة يائسة لمحاصرة ظاهرة القرار الإيراني المستقل والمقاوم، وعزله قدر الإمكان عن المشهد الإقليمي العام، ولي ذراعه إن أمكن، من أجل منعه من التلاحم مع قوى المقاومة والممانعة الصاعدة والمتنامية القوة في المنطقة!

ولما كان الموقف الإيراني الثابت هو الدعم اللامحدود لفصائل المقاومة العربية والإسلامية أياً تكن المعادلات الإقليمية والدولية المحيطة، فإن العنوان الثابت الذي يدخلون منه إلى هذه المنازلة دوما هو اتهامها بأنها هي من يضع العصي في دواليب التسوية السلمية، كلما لاحت في الأفق احتمالات تحققها.

ولما كانت طهران عصية على التطويع، وتتصرف على الدوام كالطير الذي «يغرد خارج السرب»، وهي بالتالي تشكل العامل الأساسي الذي يهدد منظومة استقرار المنطقة وأمنها الإقليمي لاسيما العربي منه، فإن الأمر الوحيد المتبقي هو تحذير «المغرر» بهم من العرب ممن تحالفوا معها من خطورة المضي في هذا الطريق، ومحاولة إقناعهم بالعودة إلى جادة الصواب.

«لقد أكدت حماس لنا أنها حركة عروبية، وأنها لن تقبل بأن يمس أمن أي من الدول العربية، وأنها لن تشارك إيران في دعمها للحوثيين.... خاصة بعد أن تم تخييرها بين العرب والآخرين»... الكلام الآنف الذكر هو لبعض صحافة دول الاعتدال العربي منقولا عن مسؤولين عرب التقوا السيد خالد مشعل أخيراً وآثروا أن يخرجوا بهذه الحصيلة من محادثاتهم معه، باعتبارها فتحا عظيما على طريق دعم الخيار الفلسطيني العروبي المهدد من تدخل إيران السافر في شأن عربي داخلي محض.

وكما قال روبرت فيسك أخيرا إن المسؤولين الغربيين لا يفهمون أوضاع الشرق الأوسط، في تعليق له على اختيارهم ضابطاً أردنياً لاختراق أو محاربة "القاعدة" و"طالبان"، فإننا نستطيع أن نضيف إلى معلوماته ومعلومات القراء والمتابعين للشأن العربي والإسلامي، أن المسؤولين والحكام في بلادنا هم الآخرون ليس فقط لا يفهمون أوضاع بلادهم، بل إنهم لا يفقهون حتى في شؤون دنياهم واستمرار بقائهم في الحكم وتحصين أمن عروشهم.

وإثبات الأمر في غاية البساطة، ذلك أنه منذ متى كانت الأولوية، لأي حاكم عربي عاقل وحكيم يخوض معركة تفاوض عسيرة ومُرة مع عدو همجي شرس، مثل الكيان الصهيوني، هي أن يحيّد قوة عظمى جارة مثل إيران المسلمة، فضلاً عن أن يخرجها من المعادلة، وهو لم يحصل بعد على شيء ملموس، بل إنه مطالب بأن يسلم سلفا أقوى أوراقه، ألا وهي حق العودة والتطبيع، فضلا عن نزع سلاح المقاومة؟!

ألا يشبه هذا الفعل محاولات التطبيع المجاني الخائبة والمليئة بالمرارة؟! ثم، ومنذ متى كانت عروبة سورية أو «حماس» مهددة من إيران حتى يكون القطع مع هذه الدولة الجارة المسلمة شرطا من شروط شهادة العروبة؟!

وأخيرا نقولها ونحن واثقون من أنهم لن يحصدوا سوى الخيبة والفشل هذه المرة، ذلك أن «حماس» قوة فلسطينية عربية إسلامية عاقلة وحكيمة، تعرف تماما أين تكمن مصالح شعبها، وهي لن تفرط بمكامن القوة وأوراقها التي تملكها مقابل سراب السلام الزائف، ناهيك عن أنها فصيل عقائدي ملتزم يعرف كيف يميز الخبيث من الطيب على امتداد خط النضال، مهما اشتدت شرنقة الحصارات وتلونت وتعددت أساليبها، كما أن عروبة «حماس» لن تضير إيران شيئاً، بل إن مثل هذه العروبة ستعزز لدى الإيرانيين حماسهم في دعم «حماس» وكل المقاومين الفلسطينيين.

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي - الإيراني

المقال كاملاً في موقع "الجريدة" على الإنترنت

آسف

علي محمود خاجه
Ali-Khajah.com

لم أقترض لشراء سيارة أو لسفر أو لأي حاجة أخرى قد تكون ملحّه أو ضرورية أو حتى مكمّلة، لأنني لم أرد أن أثقل كاهلي بدين يزعجني وأتحمل وحدي مسؤوليته لأنني في بلد محترم يحترم فيه الإنسان قراراته واختياراته، ولم أكن أظن أبدا أننا سنأتي في يوم لنجد الأمة أو 35 نائبا عن الأمة يرغبون في حل مشكلتي إن اقترضت لأي سبب من الأسباب من جيب الدولة وأموالها دون أي اعتبار لتنمية قد تجعلني أحتاج أصلا إلى أن أقترض.

فالمليارا دينار على أقل تقدير لشراء فوائد القروض كفيلة بأن تبني دولة وأكرر دولة بشوارعها وقطاراتها ومدارسها وملاعبها على حد تعبير المرحوم خالد النفيسي، فما الجدوى إذن من أن نسقط فوائد القروض ونكافئ المقترض على قراره الخاطئ الذي أرهقه؟

لذا فأنا أعتذر بأنني لم أتخذ قرار القرض، فكانت النتيجة أن أعاقب لاتخاذي القرار الصحيح! وآسف أيضا لأنني صرت في مركب واحد مع نواب كمحمد المطير وجاسم الخرافي!

***

اعتقدت أن القانون هو الدولة، فدافعت عنه وحرصت عليه حتى إن كنت غير مقتنع به، وإن كبّلت يداي فلا أستطيع الذهاب إلى المحكمة الدستورية لأرفض ما أراه غير دستوري، وعلى الرغم من كل هذا فإنني كنت مدافعا عنه حريصا عليه، لكن على ما يبدو أن الخروج على القانون هو الدولة وهو الهيبة وهو القوة، فمن وقف مع القانون هو من تسبب في أزمة الرياضة، ومن رفض الفرعية هو الحاقد الطبقي العنصري، ومن طالب بالدستور هو العلماني الكافر الذي يرفض شرع الله، فالرجولة هي كسر القانون بل محاسبة ومعاقبة من يرغب في تطبيقه، وعليه فأنا آسف أيضا لسوء فهمي وتمسكي بالقانون، الله يهديني.

***

أنا من جيل مسلسلات الغرباء «كامل الأوصاف» ومدينة الرياح «علقم» وقد رسخت هذه المسلسلات التي كنت أعتقد أنها هادفة بألا بقاء للظلم، وأنه زائل لا محالة، ولكن فيما يبدو أنها كانت مجرد مسلسلات أطفال تسليهم وتلهيهم وتريح الأهل من إزعاجهم، لذا فهذا اعتذار أخير مني لأنني كنت أعتقد فعلا أن الخير لا بد أن ينتصر.

خارج نطاق التغطية:

الزميل سعد العجمي أشرس المدافعين في الصحافة عن التكتل الشعبي، وهو أمر نحترمه ونقدره إن كان موضوعيا في دفاعه، كتب العزيز سعد يوم أمس مقالا يرد فيه على أخي الكبير أحمد عيسى يدافع فيه عن النائب علي الدقباسي ويعدد مناقبه وفضائله وشمائله، قد يكون كل ما قلته يا عزيزي سعد صحيحاً، ولكن كل ما قيل يسقط لأن الدقباسي شارك وفاز في فرعية أو تشاورية كما هو المصطلح الجديد، وهو فعل يقسم أبناء الوطن كما فعل الجويهل.

وداعاً لمؤتمرات التقريب بين المذاهب الإسلامية

د. عبدالحميد الأنصاري *
aeansari@qu.edu.qa

إنه لأمر محزن بل مشين أن يوظف أحد الدعاة منبر الجمعة ليكيل الإساءات إلى الآخر المختلف مذهباً، هذا ما حصل في أحد مساجد الرياض، إذ استغل الخطيب منبر بيت الله لينفس عن كراهيته العميقة لإخواننا الشيعة ومراجعهم العليا، ووجه إساءات بالغة لـ300 مليون مسلم شيعي، وجرح مشاعرهم ووصف مرجعهم الديني الأعلى سماحة آية الله السيد علي السيستاني بأوصاف نابية، ولم يتورع عن استغلال منبر بيت الله لبث كراهيته وشق صفوف المسلمين وإثارة الفتنة الطائفية، ولم يراع حرمة البيت ولا حرمة الجمعة ولا حرمة عرض المسلم، فانتهك الحرمات كلها بتلك الإساءات التي لن تضير إخواننا في الدين، وشركاءنا في الوطن، بل تضيره هو لأنها نوع من البغي، وقد قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ».

وعلينا- كتاباً ومثقفين- أن ندين هذا التصرف، وعلى كل المؤسسات الإسلامية والرموز الدينية أن تستنكره، فهذا العمل مناقض لتعاليم الله ولآداب الدعوة إلى الله، وتصريحات هذا الخطيب. وقد أحسن الشيخ عبدالمحسن العبيكان في مسارعته إلى الرد حين قال: "إن تصريحات هذا الخطيب لا تمثل رأي الحكومة السعودية، وإن خادم الحرمين الشريفين يسعى دائماً إلى نبذ الخلافات بين المسلمين، وتوحيد الكلمة، وترك التطرف بكل أشكاله التي تشق صف الأمة".

إن ما تفوه به هذا الخطيب أمر تعاقب عليه كل التشريعات السماوية والوضعية، انتقد الشيعة واتهمهم بالسعي إلى محاصرة السعودية من الجنوب بمساندة الحوثيين، ومن الشمال والشرق عبر لعب أدوار ضدها، وهذا رأي سياسي ليس مكانه منبر الجمعة، وهو تعميم ظالم للشيعة لأن إيران كدولة لها طموحاتها في المنطقة غير الطائفة الشيعية الذين ينتشرون في مختلف البلاد العربية والإسلامية، ولا علاقة لهم بالمخططات الإيرانية!

قال الخطيب إن مذهب الشيعة أساسه المجوسية وهم أهل بدع، ورجع إلى التاريخ البعيد ليقول: "إن عدوان الشيعة على السنّة مستمر عبر التاريخ، إذ تعاونوا مع المغول ضد الخلافة العباسية"، ولكن ما علاقة المصلين بهذا التاريخ البعيد؟! ولماذا إشغالهم بتلك الخلافات والنزاعات التاريخية؟ وما المصلحة؟ وما الهدف؟! ولم يكتف الخطيب الداعية بذلك بل تهجم على "السيستاني" من غير سابق إنذار أو مبرر فقال: إنه "شيخ كبير زنديق فاجر"، ولكن ما علاقة السيستاني بالموضوع؟! لأن الحوثيين طلبوا أن يكون هو الوسيط في النزاع مع الحكومة اليمنية، ولم يطلبوا هيئة علماء المسلمين أو الإمام المكي أو الأزهر!!

يتناسى هذا الخطيب أن الإساءات كلها من فئه محددة معروفة هي "الفئة الضالة" وهي فئة سنية وليست شيعية، ولم يتورط شيعي واحد في أي مخطط إرهابي ضد السعودية، لكن من يشاهد تصريحات هذا الخطيب يتساءل مستنكراً: أين ذهبت جهود مؤتمرات التقريب؟! وأين ذهبت جهود اللقاءات الفكرية للحوار الوطني السعودي منذ يونيو 2003؟!

لعلنا نذكر أن السعودية أولت رعاية خاصة للمؤتمرات واللقاءات ولعلنا نذكر "المؤتمر الإسلامي العالمي الأول للحوار" الذي استضافته مكة المكرمة في يونيو 2008، وحضره أكثر من 800 عالم من المذهبين السني والشيعي، وافتتحه الملك عبدالله.

إن جهود كل تلك المؤتمرات واللقاءات على امتداد السنوات الماضية، مهددة اليوم بالضياع! وكل تلك الجهود الحثيثة والمخلصة للتقارب معرضة اليوم للتشكيك في مصداقيتها، ومن هنا على المجامع الدينية ورابطة العالم الإسلامي والإيسيسكو وكل المؤسسات المعنية بالتقريب بذل جهودها عبر اتخاذ موقف حازم وواضح في مواجهة هذه الإساءات. وعلينا أن نمنع "دعاة التطرف والكراهية" من استغلال منابرنا وإلا فقل: وداعاً لمؤتمرات التقريب بين المذاهب!

*كاتب قطري

المقال كاملاً في موقع "الجريدة" على الإنترنت